"المسارات المتعددة للحق في الشغل" بقلم آلان ليبياتز مقدمة لكتاب منير البكوش تاريخ صغير لطلب كبير لثورة 14 جانفي: الحق في الشغل

لا شك هذه الدراسة المتميزة والموجزة حول "الحق في الشغل" سوف تمكن من إعادة طرح وإثارة العديد من الأفكار. وسوف لن يقتصر ذلك على القراء التونسيين لوحدهم... وإنما أيضا العديد من القراء الفرنكفونيين!

"الحق في العمل": هو ذلك الحق الذي طالما عبرنا عن استعدادنا للتضحية بحياتنا من أجله... ولعل الاستحقاق الأول لهذا الكتيب الصغير هو أنه تولى تذكيرنا بذلك. ذلك أنه، من جهة، وفي معظم الحالات، لا يمكننا العيش بدون شغل. ومن جهة ثانية، حتى لو كان بإمكاننا أن نعيش بفضل إحسان الخواص أو تضامن المجموعات، فإن النساء والرجال يحركهم دائما التوق والتطلع إلى "تبرير" حقهم في الوجود من خلال قدراتهم الذاتية على ضمان ذلك الحق: إما بطريقة مباشرة من خلال زراعة الحقول وتصريف شؤون البيت أو بطريقة غير مباشرة من خلال توفير ما يستحقه المجتمع من سلع وخدمات مقابل حق الانتفاع بالناتج الاجتماعي.

والحال أنه، مثلما أشار إلى ذلك منير بكوش بأسلوب لا يخلو من الدعابة، فإنه بالنسبة لأي نمط من الإنتاج قبل ظهور الرأسمالية، لم يتم طرح هذه المسألة. فإما أن الفرد كان بإمكانه استخدام بعض وسائل العمل وكان يتدبر أموره حسب ما يتوفر لديه من إمكانات. وإما أنه لم يكن يتسنى له استخدام تلك الوسائل، بحيث أن كافة الطبقات المهيمنة، بدءا بالنظام القائم على الرق ووصولا إلى الأسياد الإقطاعيين، كان لديها مطلبا وحيدا: إخضاع الفرد للعمل لصالحها مع التعهد بتوفير ما يستحقه من غذاء. ذلك أن الرأسمالية لوحدها هي التي أفرزت وضعية تسمح للطبقات المهيمنة بأن تعترض على أن يتمتع العاطلون بوسيلة عمل

مستقلة، وفي نفس الوقت لا تعتبر دائما أنه من المفيد توظيفهم داخل المؤسسات التي تمتلكها بهدف تجنيدهم للعمل لصالحها.

وانطلاقا من هذه الحقيقة تولى هذا الكتاب، بشكل لافت للنظر، تلخيص مصنف تاريخي شامل للمطالبة "بالحق في الشغل" منذ قيام الثورة الأوروبية لسنة 1848 وإلى غاية استشهاد محمد البوعزيزي واندلاع الثورات العربية، فضلا عن ردود الأفعال التي قدمتها المجتمعات المتعاقبة بخصوص هذا المطلب الجوهري.

ففي مرحلة أولى، كانت الحركة العمالية، التي لم تأخذ بعد توجها اشتراكيا، تركز تأملاتها حول حلين اثنين لتعكس بشكل مباشر البديلين الذين تم حرمانها منهما بموجب الملكية الرأسمالية لوسائل العمل:

إما تمكين الفرد من الوسائل الكفيلة بممارسة العمل. وهذا ينطبق على كافة الأفكار ذات الصلة بالإصلاح الزراعي، وكذلك أيضا الإقرار بأشكال التنظيم الذاتي الشعبي للإنتاج: مثل التعاضدية.

وإما إحداث مؤسسات عمومية تتكفل بالتوظيف المباشر "للمرشحين للعمل".

وهناك إقرار بوجود تعارض قائم بين الاشتراكية ذات التوجه التحرري والتشاركي من جهة (والتي تعزى بشكل مبالغ فيه إلى برودون في ذاكرتنا)، ومن جهة ثانية بين اشتراكية الدولة، التي تنسب إلى ماركس والماركسيين (بشكل مبالغ فيه أيضا، مثلما تم التطرق إلى ذلك صلب هذا الكتاب).

ومع ذلك، فقد كانت البرجوازية القائمة خلال سنة 1848 معترضة على الحل الأول المتمثل في: توفير وسائل الإنتاج للمترشحين للعمل. كما أنها وضعت الورشات الوطنية موضع سخرية واستهزاء، والمقصود بذلك التوظيف المباشر للعمال باعتباره تجسيد للحق في الشغل "الواجب النفاذ". وأمام هذا الاعتراض من طرف الأعراف والمالكين، تولى ماركس الإجابة من خلال التأكيد على وجود العلاقة المباشرة، أو بالأحرى، الشرط الأساسي لمسألة ارتباط الحق في الملكية بالحق في الشغل. والحال أن حق الملكية يكتسي طابعا قانونيا صرفا. الحق في الشغل يحيلنا مباشرة، حسب ماركس، إلى مسألة السلطة، وبالتحديد السلطة السياسية.

وفي الجزء الموالي لهذا الكتيب يتم التطرق بكل وضوح إلى ما يمكن أن يؤدي إليه هذا الاختصار الذي يكاد يكون فوريا "للحق في الشغل" في الاستيلاء على السلطة السياسية: ديكتاتورية طبقة الدولة، التي هي بمثابة إقطاع جديد، باسم ديكتاتورية البروليتاريا. ذلك أنه (وفي هذا الصدد يبدو الطرح المقدم من طرف منير البكوش دقيقا بشكل ملحوظ)، إذا ما أوكلنا للدولة تجسيد الحق في الشغل في شكل واجب التوظيف، فإننا نوكل لها أيضا مهمة التوزيع بين مكافأة العامل و فائض الشغل، والمقصود بذلك حصة الشغل الراجعة للعامل والتي لا يتمتع بها طالما أنه يتم تخصيصها للاستثمار الاجتماعي وللمصالح العمومية. لذلك، فإن تكفل الدولة بتجسيد الحق في الشغل يعني إرساء مفهوم الالتزام بالعمل وكذلك الحق، أو بالأحرى، الواجب، بالنسبة للدولة، في استغلال العامل: وهو ما أطلق عليه المؤلف بكل وجاهة تسمية "إضفاء الصبغة العسكرية على العمل".

ذلك أنه من غير المألوف أن يتم، انطلاقا من استدلال بسيط ومباشر، استعراض تاريخ موجز ولكنه دقيق بشكل عميق للإخفاق المدوي لاشتراكية الدولة خلال القرن 20. ولا شك أنه من المفيد التذكير بهذا التاريخ في بلد مثل تونس، باعتبارها أنجزت ثورة حظيت بإعجاب العالم ولكنها تجد نفسها، مثلما هو الشأن بالنسبة لعمال باريس خلال سنة 1848، تواجه ذلك السؤال الرهيب: "وماذا بعد؟".

ثم، يبين المؤلف كيف أن العمال، إما بسبب إخفاقهم في الاستيلاء على السلطة، وإما نتيجة لتردد زعمائهم بخصوص إستراتيجية استحواذ الدولة على كل شيء، حققوا رغم ذلك تقدما ملحوظا في مجال "الحق في الشغل" باعتماد توجهين مختلفين:

فأما التوجه الأول، الذي تواصل على امتداد القرن 19، فيتمثل في التعاضدية، أو بصفة أكثر شمولية، في ما أطلق عليه شارل جيد تسمية "التشاركية العمالية". والمقصود بذلك استخدام الوسائل المحدودة بصفة مشتركة بهدف إنتاج ما هو مطلوب: وهذه هي أول إجابة ملموسة للحركة العمالية على التحدي المتمثل في "الحق في الشغل" عندما كان رأس المال يحتفظ باحتكار المصانع الكبرى. هذه المبادرة الشعبية، سواء اتخذت شكل التعاونية أو التعاضدية أو الجمعية، ستواجه صعوبة للحصول على الاعتراف بها من طرف الدولة والأثرياء. ومثلما تم التذكير بذلك صلب هذا الكتاب، فإن ذلك التقليد، المتمثل في التشاركية، سوف يصمد حتى بعد الحرب العالمية الثانية. وأود أن أضيف أنه في فرنسا

وكندا والأرجنتين وغيرها، يشهد هذا التوجه في الوقت الحالي نهضة حقيقية: والأمر يتعلق بما يطلق عليه تسمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. 1

لكن ما لم يتطرق إليه هذا الكتاب (وهذا لا يندرج ضمن موضوعه) هو لماذا تم إخماد هذا التوجه التشاركي للحركة العمالية صلب أحزابها السياسية الخاصة وتهميشها داخل المجتمع. وبطبيعة الحال، فإن هيمنة الماركسية الدولانية لم تساعد اليسار الأوروبي (والعالمي) عل طرح وتفعيل الحل المتمثل في الاقتصاد الاجتماعي. لكن، فضلا عن ذلك، يتعين الإقرار بصعوبتين حقيقيتين:

فمن جهة، لم يكن التصرف الذاتي والتعاضدية بالأمر الهين. ذلك أنه خلف الملكية القانونية لوسائل الإنتاج تكمن العقبة الأكثر خطورة: احتكار القدرة على تفعيل وسائل الإنتاج ، وهي قدرة استأثر بها المهندسون والفنيون بصفة تدريجية خدمة لرأس المال. كما أن العاطلين عن العمل لم يكن متاحا لهم أن ينضموا إلى التعاضدية أو أن يتصوروا أنهم، بهذا الشكل، سوف يتمكنوا من الإنتاج والبيع بطريقة فعالة وتنافسية. وفي الواقع، كانت تجارب التعاضديات الناجحة في غالب الأحيان، نتاجا لمجهودات العمال والفنيين من ذوي التأهيل والكفاءة المتوسطة.

وحتى في هذه الحالة، فالمسألة ليست بهذه السهولة. ذلك أنه في سياق لا يزال خاضعا لهيمنة المؤسسات الرأسمالية، التي تقوم على مبادئ الاستغلال والربح، فإن التعاضديات تواجه عقبتين اثنتين: إما أن ترفض تنظيم الاستغلال الذاتي لعمالها وسرعان ما تفقد القدرة على المنافسة. وإما أن تضطلع بذلك وتتحول إلى مؤسسات مثل بقية المؤسسات الأخرى. عندئذ، سوف تمتنع عن التوظيف، على سبيل المثال، عندما لا تتوفر لها أية منافذ، نافية بذلك "الحق في الشغل".

وبناء على ذلك، من البديهي أن الاقتصاد الاجتماعي، داخل البيئة الرأسمالية، يحتاج إلى سياق سياسي متميز: على الأقل بعض الامتيازات الجبائية، المخصصة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وعلى الأقل بعض الامتيازات في الحصول على الصفقات العمومية.

Pour le tiers secteur. L'économie sociale et solidaire : pourquoi, comment ?, الإطلاع على كتابي Pour le tiers secteur. L'économie sociale et solidaire : pourquoi, comment ?, الإطلاع على كتابي Pour le tiers secteur. L'économie sociale et solidaire : pourquoi, comment ?, والإطلاع على كتابي Pour le tiers secteur. L'économie sociale et solidaire : pourquoi, comment ?, والإطلاع على كتابي Pour le tiers secteur. L'économie sociale et solidaire : pourquoi, comment ?, والإطلاع على كتابي Pour le tiers secteur. L'économie sociale et solidaire : pourquoi, comment ?, والإطلاع على كتابي Pour le tiers secteur. L'économie sociale et solidaire : pourquoi, comment ?, والإطلاع على كتابي Pour le tiers secteur. L'économie sociale et solidaire : pourquoi, comment ?, et l'économie sociale et solidaire : pourquoi, comment ?, et l'économie sociale et solidaire : pourquoi, comment ?, et l'économie sociale et solidaire : pourquoi, comment ?, et l'économie sociale et l'économie et l'é

وهذا يقودنا إلى الحل الثاني"الإصلاحي" الموجود بصفة فعلية: ألا وهو السياسة العمومية الاقتصادية الكلية. ومثلما تم التذكير بذلك صلب هذا الكتاب، وبعد الحرب العالمية الثانية، فقد تم تأويل "الحق في الشغل" على أنه يمثل التزاما بالوسائل التي يتعين تنفيذها من طرف الدولة، وليس التزاما بتحقيق نتيجة. ذلك أنه بفضل كينس، وبفضل الطلبات العمومية، كانت الدولة تمتلك الوسائل الكفيلة بإحداث نمو للأسواق، مما أدى إلى تطور في سوق الشغل. إلا أن هذه الإستراتيجية، التي كانت فعالة نسبيا إلى غاية منتصف السبعينات، تآكلت بدورها ثم انهارت في النموذج الرأسمالي الجديد الذي تم إرساؤه ابتداء من سنة 1980: النظرية الإنتاجية الليبرالية. وسوف لن نتولى مناقشتها ضمن هذا

وحتى لو افترضنا أن هذه السياسة التي تنسب إلى كينس قد واجهت حدودا لا يمكن تجاوزها، فإنه لا يزال هناك، مثلما تمت الإشارة إليه صلب هذا الكتاب، حلا إصلاحيا: التخفيض في ساعات العمل. وبما أنه تم تطبيقه في إطار وضعية لم تكن ملائمة بما فيه الكفاية، فقد حقق نتائج مهمة للغاية في ظل حكومة جوسبان في فرنسا خلال الفترة المتراوحة من سنة 1997 إلى سنة 2002. 3

وفي الختام، ولتحقيق الإضافة لما استعرضه المؤلف، أود أن أضيف أن الأزمة البيئية الحالية توفر توجها جديدا نحو "الورشات الوطنية"، ولكن هذه الورشات، هذه المرة، ليست فقط مفيدة وإنما أيضا ضرورية: الجهد الجبار الذي يتعين على الإنسانية بذله من أجل إيجاد الحلول للأزمة البيئية المزدوجة التي تمثل جوهر الأزمة العالمية الحالية، ألا وهي أزمة الغذاء وأزمة المناخ والطاقة. 4

ومما لا شك فيه أن الدولة مطالبة بأن تستثمر لضمان الأمن الغذائي لكل بلد، والدولة مطالبة أيضا بمساعدة الأفراد على تحسين مساكنهم لمواجهة أزمة الطاقة، والدولة مدعوة كذلك إلى إحداث وتعزيز مؤسسات النقل العمومي: فهي تمثل فرصا متعددة لانتشار التعاضديات!

وأمام الأزمة الحالية، تتوفر لنا هذه الفرصة: إن القيود المطلقة التي تثقل كاهلنا (والمتمثلة في إيجاد الحلول للأزمة البيئية المزدوجة) تمثل بدورها فرصة ملائمة لتلبية متطلبات اللحق في الشغل". وهذا ينطبق على فرنسا وتونس والعالم بأسره.

آلان ليبياتز.

- 2 . الإطلاع على كتابيLa société en sablier, La Découverte, 1998
- Refonder l'espérance, Editions la Découverte, 2003. و الإطلاع على كتابي 3
- Green Deal. La crise du libéral-productivisme et la réponse écologiste, éd. La Découverte, Paris, 2012.